المنشورات السياسية من منطقة الى أخرى» (جويل غرينبـرغ، «حـظر التحـرك في غزة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/١٦).

وأرفقت سلطات الاحتـلال هذه الاجـراءات بخـطوات اجـرائيـة أخـرى، استهـدفت تكثيف الضغـوط الاداريـة والاقتصادية على المواطنين في الضفـة الغربية وقطاع غزة، منها: مطالبة كل من يرغب في ممـارسـة الاستـيراد والتصدير، أو يريد الحصول على ترخيص بقيادة سيارة، أو السفر الى الاردن، عبر الجسور، الحصول على شهادة تؤكد تأديـتـه للضرائب. كذلك قررت السلطات، ضمن الاجـراءات القمعيـة التي اتخـذتهـا، عدم تزويد محـطات الوقـود العـربيـة، في الضفـة والقطاع، بالمحروقات؛ وقطع الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الضفة وغزة والعالم الخارجي؛ وغلق سوقي الخضار الرئيسين في جنين واريحا؛ وتحديد حد اقصى للاموال المسموح للقادمين الى الاراضي المحتلة بحملها، لا يتجـاوز الالف دولار؛ ومقـاطعـة محصول التفاح الوارد من هضبة الجولان السورية المحتلة، وعرقلة تصديره، نظراً الى مؤازرة سكانها انتفاضة الضفة والقطاع.

وتأمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، من وراء تطبيق هذه الاجراءات، تحقيق ثلاث غايات، هي: «١ ـ منـع وصـول تعليمـات م.ت.ف. الى قيـادة الانتفاضة، عبر أوروبا، ومنع وصول أخبار ووقائع الانتفاضة الى المنظمة واجهزة اعلامها في الخارج؛ ٢ ـ الحد من الاموال التي يمكن للمنظمة تسريبها الى الداخل، عبر الجسور، واستمرارها وتصعيدها؛ ٣ ـ تضييق ' الخنـاق ' الاقتصـادي على أهـالي الضفـة والقـطاع، بحيث لا يعـودون قادرين على الاستمـرار في الانتفـاضـة» (سعـادة سوداح، «الشعب يؤسس سلطته الوطنية»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٢٩٢، ١٩٨٨/٣/٢٤).

وبلغت هذه الاجراءات ذروتها في الايام الاخيرة من شهر آذار (مارس)، الذي يصادف الثلاثون منه الذكرى السنوية الثانية عشرة لـ «يوم الارض». فقد اعلنت سلطات الاحتـلال، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨، غلق المناطق المحتلة لمدة ثلاثة أيام. وكانت مهّدت لهـذا الاجـراء، الذي اتـخـذه مجـلس الوزراء الاسرائيـلي في اجتمـاعـه الاسبـوعي، بتحـويـل مدن الضفة والقطاع وقراهما ومخيماتهما الى ثكنات عسكرية، بعد ان تمّ نقل قوات نظامية، وأخرى من الاحتياط، يقدر عدد افرادها بـ ٦٠ الف جندي الى هذه المنـاطق، حيث انتشروا في انحـائها، واقاموا عشرات حواجز التفتيش عند مداخل المدن والقرى والمخيمـات وعـلى الطرقات الرئيسة، واحتل المئات منهم سطوح المنازل والمدارس (**الدستور**، عمان، ١٩٨٨/٣/٢٩).

في اطار الاجـراءات القمعيـة، أيضـاً، شنّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان الهـدف من ذلك هو الحـؤول دون تفـجـر التـظاهـرات في يوم الارض (**القبس**، ١٩ ـ ١٩٨٨/٣/٢٠). وذكـر وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، انه تمّ اعتقال عدد من الزعماء السريين للانتفاضة، وهم مسؤولون عن كتابة أحد المنشورات التي أصدرتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة مؤخراً، ويدعو الى تكثيف الهجمات على الجنود والمستوطنين اليهود. واشار بار ـ ليف الى ان هؤلاء الزعماء ينتمون الى منظمات فدائية فلسطينية عدة (**الدستـور**، ١٩٨٨/٣/٢٥). من جهته، أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وجود ٣٠٠٠ معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية، وقال: «ان زيـادة عدد المـعـتقلين، بالتـرافق مع الضغـوط الاقتصـاديـة والاداريـة، من شأنـه ان يقلل من مستـوى العنف في المنـاطق [المحتلة] الى الحـد الادنى، خلال بضعة اسابيع» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٢٣).

خارج القانون

من جهة اخرى، اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وضع حركة الشبيبة الفلسطينية، في المنـاطق المحتلة، خارج القـانـون، بدعـوى قيادة نشطائها للتظاهرات، والهجمات بالحجارة، والقنابل الحـارقـة، ضد الجنـود الاسرائيليـين، وتنـظيم الاضرابات. ووصف بيان وزارة الدفاع الاسرائيلية، بهـذا الخصـوص، الشبيبـة بأنهـا «واحـدة من تنظيمات ' فتح ' في المناطق المحتلة»، واشار الى ان أي عضـو في الشبيبة أصبح معرّضاً للاعتقال أو المحـاكمة (جويل غرينبرغ، «السلطات تحظر عمل